

تشانغ يونغ ري، مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ بصندوق النقد الدولي.



الصورة: صندوق النقد الدولي

بلوغ المستوى التالي

في جنوب شرق آسيا، تحقيق مزيد من التقدم يتطلب إصلاحات جريئة

تشانغ يونغ ري

وقد كان للإدارة الاقتصادية السليمة دور بالغ الأهمية أيضا. فمن المؤكد أن جنوب شرق آسيا تعرضت لنكسة إبان الأزمة الآسيوية لعام ١٩٩٧، لكنها سرعان ما تعافت منها وخرجت أقوى مما كانت عليه قبلها. وقد أعيدت هيكلة البنوك وتدعيم قواعد التنظيم المالي، كما تم تعميق أسواق السندات المقومة بالعملة المحلية لتقليل الاعتماد على التدفقات الرأسمالية المتقلبة. وتمت السيطرة على ارتفاع الأسعار والنمو الائتماني مع تحرك بعض البلدان نحو اعتماد أهداف للتضخم وتطبيق ما يسمى بسياسات السلامة الاحترازية الكلية، وهي سياسات مصممة لمراقبة النظام المالي ومنع المخاطر التي يتعرض لها.

ونتيجة لذلك، تجاوزت المنطقة الأزمة المالية العالمية، لكنها ستحتاج إلى تقوية اقتصاداتها بدرجة أكبر لكي تتمكن من مواجهة التحديات قصيرة الأجل، مثل ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة، وتصاعد التوترات التجارية، وتباطؤ النمو في الصين. وتؤدي كل هذه العوامل إلى زيادة عدم اليقين والاضطرابات السوقية بالنسبة للاقتصادات التي يزداد ارتباطها بأوضاع الاعتماد المتبادل والتي راكمت مستويات أكبر من الديون.

قوى جوهرية

غير أن هناك قوى أكثر جوهرية من شأنها وضع قادة "آسيان" وشعوبها تحت عدسة الاختبار على المدى الأطول. فرغم ما حققته المنطقة من تقدم كبير في تضييق الفجوة التي تفصلها عن أغنى بلدان العالم، لا يمكن الجزم بحتمية تحقيقها مزيدا من التقدم في هذا الصدد. ولا تملك المنطقة سعة الركون إلى الراحة؛ إذ إن بلوغ المستوى التالي سيتطلب مجموعة من الإصلاحات الجريئة التي يعزز بعضها البعض الآخر.

جنوب شرق آسيا قطعت خطوات استثنائية في العقود القليلة الماضية. فنصيب الفرد من الدخل القومي بات يسجل معدلات نمو من بين أسرع المعدلات على مستوى العالم، كما كانت المنطقة في العام الماضي رابع أكبر المساهمين في النمو العالمي بعد الصين والهند والولايات المتحدة. كذلك حدث تحسن هائل في مستويات المعيشة، وهبوط حاد في معدلات الفقر.

فما الذي يفسر هذا السجل من النجاح؟ جزء كبير من الإجابة يكمن في الانفتاح على التجارة والاستثمار الخارجيين. فقد رسخت كل من ماليزيا وتايلند مكانتهما كمركزين عالميين للصناعة التحويلية، فأصبحت من كبار منتجي السيارات والأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية وشرائح الكمبيوتر. وتعد إندونيسيا والفلبين في مصاف الأسواق الصاعدة الكبيرة الأسرع نموا على مستوى العالم بقيادة الطلب المحلي، بينما تمثل سنغافورة مركزا ماليا وتجاريا رئيسيا. أما الاقتصادات الواعدة، مثل كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفييت نام، فقد بدأت تخرج من عقود طبقت فيها التخطيط المركزي، وذلك بعد انضمامها لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) واندماجها في سلاسل الإمداد الإقليمية، ولا سيما في الصين.

رواج الأتمتة والروبوتات يخفض الطلب على العمالة الأقل مهارة.

وإطلاق نمو الإنتاجية، والاستعداد لمتطلبات شيخوخة السكان. غير أن تدبير المزيد من الأموال لن يكون كافياً: فسيتطلب الأمر سياسات ومؤسسات قوية تضمن الحكمة في إنفاق الأموال الثمينة التي قدمها دافعو الضرائب. وبينما تعيد أنماط التجارة والتكنولوجيا تشكيل المشهد التنافسي، سيكون على جنوب شرق آسيا أن تصبح أكثر اعتماداً على الطلب المحلي، وأقل اعتماداً على بيع السلع خارج المنطقة. ولتحقيق هذه الغاية، سيتعين زيادة التكامل في المنطقة. ولقد قامت بلدان "آسيان" بتخفيض ملحوظ في الحواجز الجمركية أمام التجارة في السلع المُصنَّعة، وعليها تقليل تكلفة التجارة وفتح أسواقها بالكامل أمام التجارة في الخدمات وحركة العمالة.

وستحقق المنطقة خطوة كبيرة بإتمام اتفاق آسيان المستهدف بشأن التجارة في الخدمات مع حلول عام ٢٠٢٥. وحتى تتمكن من إحراز تقدم أكبر في رفع مستويات المعيشة، لن يكون بمقدورها الاعتماد إلى الأبد على وظائف الخدمات ضعيفة الأجر والمهارات في الأكشاك والمطاعم؛ وسيكون عليها تدريب المزيد من العلماء والمبرمجين، فضلاً على المهنيين من قبيل مقدمي المساعدة الصحية المنزلية لرعاية المسنين. ومن شأن زيادة الاستثمار في مواردها البشرية وفتح أسواقها أمام الخبرات والتكنولوجيات الخارجية أن يحقق تقدماً أكبر نحو هذا الهدف.

وبالطبع، علينا أن نتذكر دوماً أن هدف النمو السريع هو تحسين مستويات المعيشة للأكثرية وليس للأقلية. وحتى تتحقق الاستدامة للسياسات الاقتصادية وتحظى بتأييد مجتمعي واسع النطاق، يجب أن تكفل تحقيق النمو الاحتوائي. ومن هنا ينبغي للحكومات أن تقوي شبكات الأمان الاجتماعي، وتشجع المنافسة، وتقف في مواجهة المصالح الخاصة عميقة الجذور.

وقد قطعت المنطقة أشواطاً واسعة منذ تأسيس رابطة آسيان قبل أكثر من نصف قرن مضى، لكن هناك تحديات جسام لا تزال باقية. ولحسن الحظ، أن استخدام السياسات الصحيحة يمكن أن يتيح للبلدان مواجهة هذه التحديات اعتماداً على إبداع شعوبها وصلابتها وديناميكيته. وقد كان صندوق النقد الدولي شريكاً مهماً في تنمية المنطقة، وهو على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم خدماته في المستقبل لأعضائه من بلدان جنوب شرق آسيا. **FD**

تشانغ يونغ ري هو مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ بصندوق النقد الدولي.

ومن التحديات القادمة تغير الأوضاع الديمغرافية الذي يلوح بقوة في الأفق. ففي العقود الأخيرة، زاد عدد العمال بسرعة أكبر من زيادة عدد المعالين، مما أعطى زخماً للنمو الاقتصادي. لكن هذا المردود الديمغرافي بدأ يتراجع في الوقت الراهن. فعدد السكان في سن العمل يواصل النمو في إندونيسيا والفلبين، لكنه من المتوقع أن ينكمش بمعدلات سريعة في بلدان أخرى، بما فيها تايلند وفييت نام. وبعبارة بسيطة، أصبحت منطقة جنوب شرق آسيا معرضة لمخاطر الوصول إلى الشيخوخة قبل الوصول إلى الثراء.

ولمواجهة هذه المخاطر، سيكون على بلدان جنوب شرق آسيا تعزيز أنظمة المعاشات التقاعدية وشبكات الأمان الاجتماعي لرعاية الأعداد المتزايدة من المواطنين المسنين. ومن شأن إدخال المزيد من العمالة إلى سوق العمل، وخاصة النساء، أن يساعد في الحفاظ على استمرار دوران محرك النمو. ولا تزال معدلات مشاركة النساء في سوق العمل منخفضة عبر بلدان جنوب شرق آسيا، مع استثناءات ملحوظة مثل فييت نام. ويمكن تشجيع المزيد من النساء على الانضمام إلى القوى العاملة بتوفير خدمات رعاية الطفل وإتاحة ترتيبات العمل المرنة.

المهارات المطلوبة

ويمثل نمو الإنتاجية المتراجع عقبة أخرى في هذا الصدد. فاقتصادات آسيان الأكثر تقدماً بدأت تفقد بعض ميزاتها التنافسية في ظل ارتفاع الأجور. وفي الوقت نفسه، يؤدي رواج الأتمتة والروبوتات إلى خفض الطلب على العمالة الأقل مهارة؛ وستشهد الصناعة التحويلية تراجعاً في العدد الذي تتطلبه من العمالة ذات المستوى التعليمي الأفضل. وحتى تتجاوز المنطقة مرحلة الدخل المتوسط، ينبغي أن تمتنع عن الاعتماد على نموذج النمو الحالي الذي يركز على الصناعة التحويلية كثيفة العمالة الموجهة للتصدير.

وتخلق مظاهر التقدم في الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي فرصاً جديدة، لكنها تحمل معها تحديات إضافية أيضاً. وستحتاج العمالة إلى التعليم والتدريب للاستعداد لوظائف العصر الرقمي. كذلك ينبغي للحكومات تحسين بيئة الأعمال بزيادة الاستثمارات الموجهة للبحوث والتطوير والنهوض بالطرق والموانئ والبنية التحتية لشبكات الإنترنت عريضة النطاق.

وبالطبع، كل هذا يتطلب موارد مالية. فالضرائب التي تبلغ حالياً ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي تقل عن المتوسط العالمي الذي تزيد نسبته على ١٥٪. وسيتعين تغيير هذا الوضع إذا كان للمنطقة أن تمول الاستثمارات اللازمة،